

المذهب عند الشافعية (١)

للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي

تحتم الامانة العلمية على الباحث أن يتحرى الصحة التامة فى عزو الاقوال الى قائلها وخاصة الاقوال الفقهية ، لما يترتب على الخطأ فى عزوها من نسبة التحليل أو التحريم الى من لم يقل به . ومن ثم كان لزاما على كل من يتعرض للبحث الفقهي - وخاصة المقارن منه - أن يعرف الاصطلاح المتفق عليه بين علماء المذهب - أى مذهب - والكتب التي اعتمدت ممثلة لرأي المذهب ودرجات اعتمادها .

والمذهب الشافعي - وهو ثالث المذاهب السنية المعتمدة ظهورا مر بمراحل من التطور لم تطرأ على غيره من المذاهب . وفي مرحلة تأسيسه ظهر فيه ما يعرف بالقديم والجديد من أقوال الشافعي ومذهبه . وكان لهاتين المرحلتين أثرهما الظاهر الملموس فى تحديد المذهب عند المتأخرين على ما سيأتي بيانه .

ومن المسلم به علميا انه على قدر ما يبرز العلماء فى مذهب ما يتغير ويتطور الاصطلاح فى تحديد المذهب وتعريفه .

والمذهب الشافعي اشتهر فيه الكثير من فطاحل العلماء وتعددت اجتهاداتهم . ومن ثم كان من المفيد أن نلقي بعض الضوء على ما يعتمد الشافعية فى تحديد « المذهب الشافعي » وخاصة ما استقر عليه رأى المتأخرين من علمائهم فانه « لا يجوز ان يقال فى حكم : هذا مذهب الشافعي الا ان علم كونه نص على ذلك بخصوصه أو كونه مخرجا من نصوصه » (٢) وذلك لا يمكن الوصول اليه الا بمعرفة العلماء والكتب الموثوق بنقلها وترجيحها وتخريجها . خاصة و « أن أصحابنا المصنفين رضي الله عنهم جميعا وعن سائر علماء المسلمين أكثروا التصانيف كما قدمنا وتنوعوا فيها كما ذكرنا » (٣) و « أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الاصحاب بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله المصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة » (٤) لانه « لا يجوز

(١) المذهب : لغة سكان الزهاب وهو الطريق اليه . واصطلاحا : الاحكام التي اشتملت عليها المسائل : أنظر : بجيرمى على خطيب ج ١ ص ٤٥ .

(٢) ابن حجر : فتاوى ابن حجر ج ٤ ص ٣٠٠

(٣) . (٤) النووي : المجموع ج ١ ص ٣ ، ٥

لمن كانت فتواه نقلا لمذهب امام اذا اعتمد الكتب ان يعتمد الا على كتاب موثوق بصحته وبأنه مذهب ذلك الامام » (١) كما أنه « لا يجوز لفت على مذهب الشافعي اذا اعتمد النقل ان يكتفي بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح ، لان هذا المفتي المذكور انما ينقل مذهب الشافعي ولا يحصل له وثوق بأن ما في المصنفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعي أو الراجح منه لما فيها من الاختلاف . وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى انس بالمذهب . بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة الى الراجح في المذهب ومخالف لما عليه الجمهور ، وربما خالف نص الشافعي أو نصوصا له » (٢)

وهذا النص يبين مدى أهمية موضوع هذا البحث وضرورته للدارس المحص في نسبة الاقوال الفقهية المذهبية .

وقد مر المذهب الشافعي في تطوره على أربعة أطوار : -

١ - طور التأسيس

٢ - طور النقل

٣ - طور التحرير

٤ - طور الاستقرار

١ - طور التأسيس :

شهد القرن الاول والثاني من الهجرة مولد ونشأة المذاهب الفقهية السنية بالبلاد الاسلامية . فكان المذهب الحنفي ثم المالكي ثم كان ظهور المذهب الشافعي على يد امامه القرشي محمد بن ادريس . ولقد تتلمذ الشافعي على يد سلفه العظيم امام دار الهجرة (٣) . والشافعي وان فاتته أن يتلقى علم أبي حنيفة تلقيا مباشرا فانه لم يفقه أن يتلقى ذلك العلم مجموعا منظمًا على يد « مهندس » المذهب الحنفي تلميذ أبي حنيفة : محمد بن النحسن (٤) . ولا شك في أن هذه التلقيات والمقارنات كان لهما الاثر الكبير في تكوين الملكة الفقهية عند الشافعي كما أن أثرها لا ينكر في تحديد الشافعي منهجه المذهبي الفقهي ، ذلك المنهج الذي توجه الشافعي بتصريحه المأثور « اذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولي » (٥) .

(١ ، ٢) المرجع السابق : ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

(٣) النووي : المجموع : ج ١ (ترجمة الامام الشافعي) الحسيني : هداية الله : طبقات

الشافعية ص ١٢ / ١٣

(٤) الشيرازي : أبو اسحاق : طبقات الفقهاء ص ١٣٥ الكوثري : محمد زاهد : بلوغ

الاماني ص ٢٤

(٥) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٣

أما أصول مذهب الشافعي ومنابع فقهه واستنباطاته فهي موضحة في قوله :
 « والعلم طبقات شتى : الأولى الكتاب والسنة اذا ثبتت السنة ثم الثانية الاجماع
 فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا نعلم له مخالفا منهم ، والرابعة : اختلاف أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم في ذلك . الخامسة : القياس على بعض الطبقات .
 ولا يصار الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وانما يؤخذ العلم من
 أعلى » (١) .

ولقد أدى تمسك الشافعي بهذه الاصول وإصراره على تطبيقها ان ظهر في مذهبه
 ما يعرف بالقول القديم والقول الجديد وهما مرحلتان من التطور في المذهب وعلى
 يد المؤسس بذاته كان العامل في ظهورهما رغبة الامام وعزيمته الصادقة في أن تكون
 آراؤه مطابقة لما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة .

فالقول القديم : اصطلاح أطلقه علماء الشافعية على مجموعة الآراء
 الفقهية التي صرح بها الشافعي في بغداد استنباطا من حصيلته العلمية التي تلقاها
 من أساتذته في العراق والحجاز . وتتفق آراء علماء المذهب على اعتبار ما صنفه
 الشافعي وما روي عنه من آراء فقهيه قبل مغادرته العراق في طريقه الى مصر (٢)
 « قولاً قديماً » .

ويأتي النقاش بين علماء الشافعية في الآراء التي صرح بها الامام بعد مغادرته
 العراق وحتى دخول مصر واستقراره فيها . فابن حجر يرى ان القديم « ما
 قاله قبل دخولها » (٣) وذلك يشمل ما نقل عنه وهو في طريقه الى مصر قبل دخولها
 في حين أن آخرين يرون ان القديم ما قاله الشافعي بالعراق تصنيفاً أو أفقياً به (٤)
 واما ما وجد بين مصر والعراق . فالمتأخر جديد والمتقدم قديم (٥) . على أن الرأي
 الاول أقرب الى الراجح خاصة وهو مؤيد من الشيخ جمال الرملي في نهايته (٦)
 وكتاب الحجة يمثل القول القديم (٧) في مذهب الشافعي اذ ألفه في بغداد .

- (١) الشافعي : الام ج ٧ ص ٢٤٦ وانظر : ص ٢٥٠ منه
- (٢) غادر الشافعي العراق - بغداد - سنة ١٩٨ هـ ودخل مصر سنة ١٩٩ هـ ، انظر :
 طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٢٥ . النووي : المجموع ج ١ ص ٩ وقيل بل
 غادر بغداد في سنة ١٩٩ هـ ودخل مصر في سنة ٢٠٠ هـ في أواخر سنة ١٩٩ هـ .
- (٣) ابن حجر : التحفة : ج ١ ص ٤٥
- (٤) الشربيني : مغنى المحتاج ج ١ ص ١٣
- (٥) المرجع السابق وانظر أيضاً : الشرواني حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤
- (٦) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠
- (٧) النووي : المجموع ج ١ ص ٩ ، ١١ / الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٣٩ / الشرواني :
 حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ / الحسيني : دفع الخيالات ص ٤ .

ومن أشهر رواة المذهب القديم (١) : أحمد بن حنبل (٢) والزعفراني (٣) ،
والكرابيسي (٤) ، وأبو ثور (٥) . ويتسم القول القديم في عمومته بموافقاته لمذهب
الامام مالك رحمه الله تعالى (٦) .

والقول الجديد : مصطلح متفق على إطلاقه على كل ما ألفه أو قاله الشافعي
بعد دخول مصر (٧) وقد اشتهر من رواته : العويطي (٨) والمزني (٩) والربيع
المرادي (١٠) ، والربيع الجيزي (١١) ، ويونس بن عبد الأعلى (١٢) وعبد الله بن
الزبير المكي (١٣) ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم (١٤) وحرملة (١٥) . والى

(١) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ ،
الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٢٩ - ٢٤٠ ، السخاوي : الاعلان بالتوبيخ ص ١٨٩ .
(٢) الامام أحمد بن حنبل ، امام مذهب الحنابلة الحدث المشهور توفي سنة ٢٤١ هـ أنظر
طبقات الحنابلة للفاضي أبي يعلى ج ١ ص ٤ - وما بعدها .

(٣) أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني توفي سنة ٢٦٠ هـ أنظر : أبو اسحاق
الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٠٠ ، الحسيني : طبقات الشافعية : ص ٢٧ .

(٤) أبو علي الحسين بن علي الكرابيسي مات سنة خمس وقيل ثمان وأربعين ومائتين .
الشيرازي : طبقات الفقهاء : ص ١٠٢ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ٢٦ .

(٥) أبو ثور : ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ٠٠ البغدادى - مات سنة أربعين
ومائتين ، الشرازي : طبقات الفقهاء : ص ٩٢ ، ١٠١ ، الحسيني : طبقات الشافعية : ص ٢٢
، ٢٣ .

(٦) الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٤٠

(٧) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ ،
الفوائد المكية ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٨) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي مات سنة احدى وثلاثين ومائتين أنظر : الشيرازي
طبقات الفقهاء ص ٩٨ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٧ ، ١٨ .

(٩) ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق المزني . مات سنة أربع
وستين ومائتين . أنظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٩٧ ، الحسيني : طبقات الشافعية
ص ٢٠ - ٢١ .

(١٠) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المؤذن المرادي ، مات سنة سبعين
ومائتين : أنظر طبقات الفقهاء ص ٩٨ ، طبقات الشافعية : ص ٢٤ .

(١١) هو أبو محمد : الربيع بن سليمان بن داود الأزدي الجيزي : طبقات الشافعية ص ٢٥
وانظر التعليق على طبقات الفقهاء ص ٩٩ وفيه « وكانت وفاة الجيزي سنة ٢٥٦ أو التي بعدها »
نقلا عن ابن خلكان .

(١٢) أبو موسى : يونس بن عبد الأعلى مات سنة ٢٦٤ : طبقات الفقهاء ص ٩٩

(١٣) أبو بكر : عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدى الكلي . مات سنة ٢١٩ . المرجع
السابق ص ٩٩ .

(١٤) مات في سنة نيف وستين ومائتين : المرجع السابق ص ٩٩

(١٥) أبو حفص : حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة ٠٠ توفي سنة ٢٤٣ هـ . المرجع
السابق ص ٩٩

الثلاثة الاول يرجع أكبر الفضل فى نقل مذهب الشافعي الجديد وما رواه مقدم على ما رواه الآخرون . والربيع المرادى هو أكثرهم رواية ومن ثم انطبق عليه قول الامام الشافعي « الربيع روايتي » (١) .

التقويم المذهبي للقولين :

والمقصود مدى اعتماد كل من القولين - القديم والجديد - وأيهما يعتبر ممثلاً لرأي الشافعي النهائي ؟

يجد الباحث روايات عن الشافعي وموقفه من القول القديم تدفع إلى الاعتقاد بأن القول القديم كله لا يمكن بأي حال أن يعتبر مذهباً للشافعي .

فقد نقل عن الشافعي رحمه الله قوله : « لا يحل عد القديم من المذهب » ، وقوله « لا أجعل فى حل من رواه - أى القديم - عني » ونقل الماوردي رحمه الله « أن الشافعي غير جميع كتبه فى الجديد الا الصداق فانه ضرب على مواضع منه وزاد فى مواضع » (٢) .

الا أن التحقيق يظهر أن علماء الشافعية قد حددوا عموم هذه النصوص ولم يجعلوها على ظاهرها بل حملوها على الغالب . يقول النووي « وانما أطلقوا ان القديم مرجوع عنه ولا عمل عليه لكون غالبه كذلك » (٣) . وهذا التفسير منطقي وتفرضه قواعد الشافعي نفسه فقد قرر رحمه الله انه « اذا صح الحديث خلاف قولى فاعملوا بالحديث واركوا قولى » أو قال هو مذهبى « (٤) وهذا يعم القديم والجديد . . . اضافة الى أن طبيعة الروايات المنقولة عنه انما تسمح بقبول - رفضه للقول القديم - فقطحينما يرد عنه قول جديد معارض للقديم وكنتيجة لهذا التعارض يتحتم رفض القديم أخذاً بالقاعدة الاصولية « اذا ذكر المجتهد قولاً ثم ذكر قولاً آخر بعد ذلك كان ذلك رجوعاً عن الاول » (٥) .

فى ضوء هذا التحليل استقر رأى علماء الشافعية على أن : -

١ - القول القديم يعتبر مذهباً فى حالتين :

(١) الشيرازى : طبقات الفقهاء ص ٩٧ ، ٩٨ . الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ الحسيني : دفع الخيالات ص ٤ ، المجموع ج ١ ص ٦٨ ، الشربيني : المغنى ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

(٢) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الكردى : الفوائد المدنية ص ٥٠ ، الشربيني : مغنى المحتاج ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

(٣) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٨ ، محمديحى امان : نزهة المشتاق شرح اللمع ص ٨١٥ الفوائد المدنية ص ٢٤٠ .

(٤) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٣ .

(٥) محمد يحيى امان : نزهة المشتاق ص ٨١٧ .

أ - إذا عضده نص حديث صحيح لا معارض له .

ب - إذا لم يخالفه فى الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة فى الجديد .

٢ - فيما عدا ذلك فكل مسألة فيها قولان للشافعي رحمه الله - قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل « وهو المذهب حينئذ » وذلك لان القديم مرجوع عنه ، والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع « (١) .

على أن هناك من علماء الشافعية من يرى أن الجديد لا يعتبر مذهباً الا اذا أشار الشافعي الى الرجوع عن القديم . اما اذا نص فى الجديد على خلاف القديم وبدون اشارة الى الرجوع عنه فان ذلك لا يعتبر رجوعاً عن القديم وحينئذ يكون فى المسألة قولان فى المذهب (٢) . وهذا الرأي رده النووي بقوله « قال الجمهور : هذا غلط . لانهما كنصين للشارع اذا تعارضا وتعذر الجمع بينهما يعمل بالثاني ويترك الاول » (٣) كما رده أبو اسحاق الشيرازي حيث يقول « وهذا غير صحيح لان الثاني من القولين يناقض الاول فكان ذلك رجوعاً عن الاول كالنصين في الحادثة » (٤) .

وتطبيق هذا التقويم المذهبي للقول القديم والجديد « أسفر عن اعتبار الجديد مذهباً فى أغلب المسائل الفقهية ولم يشذالا مسائل قليلة يتراوح عددها بين أربع عشرة مسألة وثلاثين مسألة (٥) رجع فيها الشافعية ما يوافق القول القديم للشافعي . ويعلل النووي ذلك بأنه اذا « وجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القديم حملنا ذلك على أنه أدام اجتهادهم الى القديم لظهور دليله وهم مجتهدون فأفتوا به » (٦) .

(١) أنظر : النووي : المجموع ج ١ ص ٦٦ - ٦٨ .

الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠

ابن حجر : تحفة المحتاج ج ١ ص ٥٤

الشربيني : مغنى المحتاج ج ١ ص ١٤

السقاف : ترشيح المستفيدين ص ١١٨

الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ، ص ٥٤

الكردى : الفوائد المدنية ص ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٢) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٧ ، الكردى الفوائد المدنية ص ٢٤١ ، السقاف : ترشيح المستفيدين ص ١١٨ .

(٣) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٧

(٤) يحيى أسان : نزهة المشتاق شرح اللمع ص ٨١٧

(٥) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٦ ، ابن حجر : التحفة : ج ١ ص ٥٤ ، الرملي : نهاية

المحتاج ج ١ ص ٥٠

(٦) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٦

على أن كون هذه المسائل رجع فيها القول القديم لم يسلم به المتأخرون فقد قال بعضهم « انه تتبع هذه المسائل فوجد أن المذهب فيه موافق للتجديد » (١)

٢ - طور النقل :

توفي الشافعي - رحمه الله - سنة ٢٠٤ (٢) وخلف تراثا فقهيا ضخما متمثلا في كتبه العديدة وروايات تلاميذه عنه ٠٠ وقد ترك الشافعي هذا التراث في أيدي تلاميذه الامناء وعلى رأسهم البويطي الذي قال فيه أستاذه « ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى وليس أحدم أصحابي أعلم منه » (٣) . ومن ثم اعتبر البويطي خليفة الشافعي (٤) .

ولقد أدى هؤلاء التلاميذ - وعلى رأسهم الرواة الستة المشهورون - واجبهم في نقل المذهب الى طلابهم ليقوموا بنشره في أنحاء المعمورة . وهم في عملهم هذا لم يكتفوا بنقل أقوال امامهم بل عملوا على تنمية المذهب وتوسيعه باجتهاداتهم وتخريجاتهم « بل ربما اجتهد الواحد منهم في بعض الفروع وخالف نص امامه » (٥) .

فالزني وأبو ثور ومن بعدهم ابن المنذر (٦) كلهم ينتسبون الى المذهب الشافعي . ومع هذا فلكل اجتهاداته الخاصة التي قد تخرج عن أقوال الشافعي عامة وقد توافق القديم فقط .

حتى أن الزني - صاحب المختصر المشهور (٧) ، و « ناصر المذهب » (٨) « تفرد بالمذهب وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي » (٩) ولذا قال امام الحرمين « اذا انفرد الزني برأى فهو صاحب مذهب ، واذا خرج

-
- (١) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٤٢ - ٢٤٨ .
الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤
(٢) الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٧١
(٣) المرجع السابق ص ٩٨
(٤) الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٦
(٥) الحسيني : أحمد بك : دفع الخيالات ص ٤
(٦) أبو بكر : محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ، مات سنة تسع أو عشرين أو ست عشرة وثلاثمائة . انظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ٥٩

- (٧) « وهو أحد الكتب الخمس المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر تداول وهي سائرة في كل الامصار » خليفة : كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٣٥ .
(٨) قال الشافعي « الزني ناصر مذهبي » طبقات الفقهاء ص ٩٧ .
(٩) الحسيني ! طبقات الشافعية ص ٢١

للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريجه غيره وهو ملتحق بالمذهب لا محاله « (١)
وكما أن المذهب الجديد بأقواله التي قد تتعدد بيئة من تلقاه ٠٠ فالقديم أيضاً
نشره المتلقون له من تلاميذ الشافعي ٠٠ وقد التقى الربيع بن سليمان (راوية
القول الجديد) بأبي علي الحسن بن محمد الزعفراني - وهو أثبت رواية القديم -
(٢) بمكة فسلم أحدهما على الآخر ٠ فقال الربيع : يا أبا علي ، أنت بالمشرق وأنا
بالمغرب نثبت هذا العلم - يعني علم الشافعي « (٣) ٠

ويعتبر أبو القاسم : عثمان بن سعيد الانماطي - والذي أخذ الفقه عن الربيع
والمزني (وهما من رواة القول الجديد) « السبب في نشاط الناس ببغداد لكتب
فقه الشافعي ولحفظه » (٤) وهو « السبب في الأخذ بمذهب الشافعي في تلك
البلاد » (٥) ٠ وعن طريق تلميذه أبي العباس : أحمد بن سريج (٦) « انتشر
فقه الشافعي في أكثر الافاق » (٨) ٠

وكان لابي زرعة : محمد بن عثمان بن ابراهيم الثقفي الدمشقي : الفضل في
ادخال مذهب الشافعي الى دمشق (١) ٠

وعن الامام محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي انتشر فقه الشافعي
فيما وراء النهر (٩) ٠ وقد تخرج هذا العالم على يد أبي العباس بن سريج (١٠)
وعبدان بن محمد بن عيسى المروزي هو الذي أظهر مذهب الشافعي بمرو
وخراسان (١١) ٠ وأول من أدخل مذهب الشافعي الى اسفرايين هو أبو عوانه :
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم النيسابوري وهو ممن أخذ عن الربيع والمزني وتوفي
سنة ٣١٦ هـ (١٢) ٠ وهكذا انتشر علم الشافعي في أنحاء المعمورة ، ولم يكن
الناقلون مجرد رواة خاملين بل كانوا من النبوغ وعلو القدم في الفقه ما أهلهم
لان تكون لهم أنفسهم اراء وتخریجات مذهبية نقلها عنهم تلاميذهم ، وهكذا

(١) النووي : المجموع ج ١ ص ٧٢

(٢) الحسيني : طبقات الشافعية ص ٢٨

(٣) السخاوي : الاعلان بالتوبيخ ص ١٩١

(٤) طبقات الفقهاء ص ١٠٤ ٠ توفي الانماطي سنة ثمان وثمانين ومائتين ٠

(٥) طبقات الشافعية ص ٣٢ ، ٣٣

(٦) مات ببغداد سنة ٣٠٦ ٠ طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، ١٠٩

(٧) طبقات الفقهاء ص ١٠٩ ٠ الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠

(٨) توفي أبو زرعة سنة ٣٠٢ هـ : الاعلان بالتوبيخ ص ١٨٩

(٩) توفي سنة ٣٦٥ هـ ٠ المرجع السابق ص ١٨٩

(١٠) طبقات الفقهاء ص ١١٢

(١١) توفي سنة ٢٩٣ : الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠

(١٢) الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠

« حتى جاء الشيخ أبو حامد الاسفراييني (١) وتبعه جماعة لا يحصون عددا أخصهم به القاضي أبو الحسن المارودي صاحب الحاوي (٢) والقاضي أبو الطيب الطبري (٣) ، والقاضي أبو علي البندنجي (٤) والمحامي (٥) ، وسليم الرازي (٦) وسلكوا طريقه فسي تدوين الفروع وسميت طريقتهم طريقة العراقيين » (٧) .

وظلت هذه الطريقة وحيدة في الميدان الفقهي الشافعي ، فقولها هو المعتمد (٨) حتى نبغ « القفال الصغير المروزي » (٩) واشتهر بالتدوين في الفقه وتبعه جماعة لا يحصون عددا أخصهم به : أبو محمد الجويني (١٠) والقوراني (١١) ، والقاضي حسين (١٢) ، وأبو علي السنجي (١٣) ، والمعوذي (١٤) ، وسميت طريقتهم طريقة

- (١) « أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني » انتهت اليه رئاسة الدنيا والدين ببغداد . . . وطبق الارض بلاصحاب . واتفق المخالف والموافق على تفضيله وتقديمه . . . طبقات الفقهاء ص ١٢٤ بتصرف وتوفي سنة ست وأربعمائة . انظر : طبقات الشافعية ص ١٢٧
- (٢) أبو الحسن علي محمد بن حبيب الماوردي البصري ، أفضى القضاة ، توفي سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الفقهاء ص ١٣١ انظر : طبقات الشافعية ص ١٥١ ، ١٥٢ .
- (٣) أبو الطيب : طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري توفي سنة خمسين وأربعمائة « ونم أر ممن رأيت أكمل اجتهادا واشد تحقيقا وأجود نظرا ، وشرح المزني وصنف في الخلاف » . . . طبقات الفقهاء ص ١٢٧ ، ١٢٨ بتصرف وانظر طبقات الشافعية ص ١٥٠ .
- (٤) أبو علي : الحسن بن عبد الله البندنجي توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة : طبقات الفقهاء ص ١٢٩ .
- (٥) أبو الحسن : أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المحامي الضبي ، توفي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة وأربعمائة . المرجع السابق .
- (٦) أبو الفتح : سليم بن أيوب الرازي ، مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة . المرجع السابق ص ١٣٢ .
- (٧ ، ٨) أحمد بك الحسيني : دفع الخيالات ص ٥ .

- (٩) أبو بكر عبد الله بن عبد الله المروزي المعروف بالقفال وهو شيخ الخراسانيين . هداية الله الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٣٤ . وقد توفي القفال سنة سبع عشرة وأربعمائة هـ
- (١٠) أبو محمد : عبد الله بن يوسف بن عبد الله الحريني توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة طبقات الشافعية ص ١٤٥ .
- (١١) أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران توفي سنة إحدى وستين وأربعمائة . . . المرجع السابق ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- (١٢) الامام المحقق القاضي حسين أبو علي محمد بن أحمد المروزي توفي سنة ٤٦٢ هـ . المرجع السابق ص ١٦٤ .
- (١٣) أبو علي الحسين بن شعيب المروزي السنجي توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة . المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
- (١٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك ابن المسعود بن أحمد المروزي المعروف بالسعودي توفي سنة نيف وعشرين وأربعمائة . المرجع السابق ص ١٣٧ .

الخراسانيين ، ويطلق عليها طريقة المرازز » .

وانتهى فقه الشافعى الى هاتين الطريقتين ، وأصبحت الكتب المعتبرة لا تعدو هما فمتمى اتفقت الطائفتان على فرع من الفروع كان هذا القول النهائى فى المذهب (١) .

ثم ظهر بعد ذلك من العلماء من لم يتقيد بمدرسة واحدة منهما بل نقل عن هذه وتلك فالردياني (٢) والشاشي (٣) وابن الصباغ (٤) عراقيون ينقلون عن الطريقتين . والمتولى (٥) وامام الحرمين (٦) والغزالي (٧) : خراسانيون ينقلون عن العراقيين أيضا . وربما يعتمد كل كل غير طريقته فى الفروع (٤) .

وبظهور هؤلاء العلماء بدأ الرافدان الاساسيان الناقلان لفقه الشافعى - قديمه وجديده - يلتقيان فى قول موحد يمثل مذهب الشافعى والراجح من قوله . ولقد أنصف الامام النووي المدرستين الناقلتين للمذهب بقوله :

« واعلم ان نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعى وقواعد مذهبه ووجود مستقدي أصحابنا أنقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالبا . والخراسانيون أحسن تصرفا وتقريرا وترتبا غالبا » (٩)

(١) الحسيني : دفع الخيالات ص ٥

(٢) عبد الواحد بن اسماعيل صاحب البحر توفى سنة اثنتين وخمسمائة . المرجع السابق

ص ١٩١ .

(٣) أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي صاحب الحلية توفى سنة ٥٠٥ هـ المرجع السابق ص

١٩٧ .

(٤) عبد السيد بن محمد البغدادي توفى سنة ٤٧٧ هـ المرجع السابق ص ١٧٣ .

(٥) عبد الرحمن مأمون النيسابوري صاحب التتمة توفى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة . .

المرجع السابق ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٦) ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله امام

الحرمين توفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . . أنظر : طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ٢

ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . وطبقات الشافعية ص ١٧٤

(٧) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي توفى سنة ٥٠٥ هـ

مفتاح السعادة ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٥ وطبقات الشافعية ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٨) الكلام على الطريقتين وعلمائهما مأخوذ بتصرف من « دفع الخيالات » فى رد ما جاء

على القول للوضاح « تألف أحمد بك الحسيني وان كان ثمة من تعليق فهو ان المؤلف عد أبو

علي السنجى من الخراسانيين فى حين أنه « جمع بين طريقي الخراسانيين والعراقيين

وهو أول من جمع بينهما وكان يسمى امام الحرمين ذلك بالمذهب الكبير ، انظر طبقات

الشافعية ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٩) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٩ .

وقد توجت المدرسة الثالثة الجامعة بين العراقيين والخراسانيين بظهور الامامين الجليلين الرافعي والنووي اللذين قاما بأكبر دور في تحرير المذهب وارساء قواعده . وبظهورهما دخل المذهب في دوره الثالث ٠٠ دور التحرير والتنقيح . على أنه يمكن اعتبار كتاب « المذهب » لابي اسحاق الشيرازي ، والوسيط لابي حامد الغزالي ، أكثر الكتب اعتباراً وتمثيلاً للمذهب عند علماء الفترة السابقة لظهور النووي الذي يقول في هذين الكتابين : « واشتهر منها - من كتب الشافعية - لتدريس المدرسين وبحث المشتغلين : المذهب والوسيط ٠٠٠ وفي هذين الكتابين دروس المدرسين ، وبحث المحصلين المحققين ، وحفظ الطلاب المعتنين فيما مضى وفي هذه الاعصار في جميع النواحي والامصار » (١) .

٣ - طور تحرير المذهب :

الى الامامين : الرافعي (٢) والنووي (٣) يرجع الفضل في تحرير مذهب الشافعية وتنقيحه ، ومن ثم أصبحا عمدة من جاء بعدهم من فقهاء الشافعية ، اليهما ينتهي الاجتهاد وعلى رأيهما يكون في الفتوى الاعتماد ، فلا غرو أن يقال أنهما المؤسسان الثنايان لمذهب الشافعي رحمه الله . فلقد اعتمد المتأخرون ترجيحاً لهما في تحديد مذهب الشافعي والقول المعتمد فيه ، وأجمع (٤) من جاء بعدهم من العلماء على أن القول الراجح في المذهب هو ما اتفق عليه الشيخان (٥) فان اختلفا قدم ما رآه الامام النووي ثم الرافعي » .

يقول الرملي « ومن المعلوم أن الشيخين قد اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد ولهذا كانت عنايات العلماء ، واشارات من سبقنا من الأئمة متوجهة الى ما عليه الشيخان والخذ بما صحاه بالقبول والاذعان مؤيدين لذلك بالدليل والبرهان فاذا انفرد أحدهما عن الآخر فالعمل بما عليه النووي وما ذاك الا لحسن النيّة واخلاص الطوية ، (٦) » .

(١) النووي : المجموع ج ١ ص ٣ .

(٢) شيخ الاسلام امام الدين أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن الفضل القزويني مات سنة ٦٢٤ هـ انظر : طبقات الشافعية ص ٢١٨ - ٢١٩ ، طاش كبرى زادة : مفتاح السعادة : ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٣) الشيخ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي مات سنة ٦٧٦ هـ انظر : طبقات الشافعية ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، مفتاح السعادة ج ٢ ص ١٤٦ .

(٤) الكردي : الفوائد المدنية ص ١٩ نقلاً شرح العباب لابن حجر .

(٥) اصطلاح علماء الشافعية على اطلاق « الشيخين » على الرافعي والنووي .

(٦) الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٢ نقلاً عن فتاوي الشهاب الرملي » .

الإمام : عبد الكريم الرافعي :

ألف الرافعي أكثر من كتاب فى فقه المذهب (١) وأشهر تأليفاته : كتاب المحرر الذي حظي بأكبر قسط من اهتمام المتأخرين ٠٠ وهو كتاب كثير الفوائد عمدة فى تحقيق المذهب معتمد للمفتى وغيره من أولى الرغبات وقد التزم أن ينص على ما صححه معظم الاصحاب ووفى بالتزامه ، (٢) .

وكتاب الرافعي هذا مأخوذ من كتاب الوجيز (٣) : والوجيز هو تأليف حجة الاسلام أبى حامد الغزالي (٤) .

كما ألف الرافعي شرحين على كتاب الوجيز المذكور : الشرح الكبير والشرح الصغير . « واعتمد فى شرحيه ما عن له اعتماده سواء من كتب العراقيين أو الخراسانيين حسبما ظهر له من الترجيح بقوة الدليل ، (٥) .

الإمام يحيى بن شرف النووي :

فقيه ومحدث له العديد من المؤلفات الفقهية فى مذهب الشافعي ، أشهرها : -

١ - منهاج الطالبين : وهو اختصار لكتاب المحرر الذي ألفه الرافعي ، إلا أن المنهاج يمتاز عن « المحرر » بما ضمنه النووي من « التنبيه على قيود بعض المسائل هي فى الأصل محذوفات ، ومنها مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلاف المختار فى المذهب كما سترها أن شاء الله واضحات ، ومنها إبدال ما كان من ألفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات ، ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف فى جميع الحالات ٠٠٠ ومنها مسائل نفيسة أضمرها إليه ينبغي أن لا يخلو الكتاب منها » (٦) وبذلك جاء هذا المختصر كما أراد له مؤلفه « فى معنى الشرح للمحرر » (٧) إلا أنه أكثر تحريراً للرأى المعتمد فى المذهب .

٢ - المجموع : وقد شرح فيه كتاب المذهب لأبى اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى (٨) والمذهب أحد كتابين قال فيهما النووي « فى هذين

(١) أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٢) النووي : منهاج الطالبين ص ٢

(٣) بجيرمى : حاشية على شرح منهج الطلاب ج ١ ص ١٦ ، الحسيني : دفع الخيالات ص ٥ - ٦

(٤) أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٣٤١

(٥) دفع الخيالات : ص ٥ (٦)

(٦) ، (٧) : النووي : منهاج الطالبين ص ٢

(٨) توفي سنة ٤٧٦ هـ أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٣١٨

الكتابين دروس المدرسين وبحث المحصلين المحققين « (١) . والكتابان هما : المذهب
والوسيط للغزالي (٢) .

وقد أوضح النووي منهجه في هذا الشرح فقال « فلهذا لا أترك قولاً أو وجهاً
ولا نقلاً ولو كان ضعيفاً أو واهياً إلا ذكرته إذا وجدته أن شاء الله مع بيان رجحان
ما كان راجحاً أو تضعيف ما كان ضعيفاً وتزييف ما كان زائفاً .. »
وأحرص على تتبع كتب الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين إلى زمانني من
المبسوطات والمختصرات وكذلك نصوص الإمام الشافعي صاحب المذهب رضي الله
عنه فانقلها من نفس كتبه المتيسرة عندي كالام ، والمختصر ، والبويطي ، وما نقله
المفتون والمعتمدون من الأصحاب « (٣) . (٣) التنقيح . (٤) الروضة وهي : اختصار
لشرح الوجيز للرافعي (٤) . (٥) التحقيق (٦) تصحيح التنبيه . (٧) النكت .
(٨) الفتاوى (٥) .

منهج النووي في الترجيح :

شأن كل الأئمة .. يختلف النقل عن الإمام الشافعي باختلاف الرواة من
أصحابه وطريقاتهم . ومن ثم كان ولا بد من رسم خطوط عريضة تعتمد في الترجيح
بين الأقوال المنقولة عن الإمام وأصحابه ، وتحديد القول الذي يمكن أن يعتبر
الممثل النهائي للمذهب ..

ولقد وضع النووي في مقدمته لكتاب « المجموع » القواعد التي يرى اعتمادها
في الترجيح بين أقوال الإمام « وأوجه أصحابه المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها
على أصوله ويستنبطونها من قواعده » .

هذه القواعد ملخصة هي :

١ - القول المعضد بالدليل الذي لامعارض له سواء كان قديماً أو جديداً
هو مذهب الشافعي حيث صح عنه قوله « إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول
الله فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولي » .

٢ - القول الجديد للشافعي هو مذهب إذا نص في الجديد على خلاف القديم
أما إذا لم يتعارض القول القديم والجديد ، أو لم يتعرض في الجديد بشيء للمسألة
فالقديم مذهب ويفتى به .

(١) (٢) النووي : المجموع ج ١ ص ٢

(٣) النووي : المجموع شرح المذهب ج ١ ص ٤ - ٥

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٤

(٥) أنظر : الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٢ ، ٤٣ . بكري شطا : اعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٣٤

٣ - إذا تساوى القولان جدة وقدمتا وأدلة عمل بآخريهما ان علم والا فبالذي رجه الشافعي .

٤ - فان قالهما فى حالة ولم يرجح واحدا منهما ، أو نقل عنه قولان ولم يعلم أقالهما فى وقت واحد أو وقتين وجهلنا السابق . وجب البحث عن أرجحهما فيعمل به وذلك بتطبيقه على نصوص الشافعي ومآخذ قواعده « (١) » .

ولاشك فى أن تطبيق هذه القواعد تتطلب أن يكون العالم على درجة عالية من العلم الشرعي . علم الأدلة ، والاصول المذهبية والأقوال المختلفة . وباختصار : هذه القواعد لا يطبقها الا من هو من « أهل الترجيح والتخريج » (٢) .

أما اذا لم يكن الباحث قد بلغ هذه الرتبة . فقد خط له النووي خطوطا تساعده على تبين القول الراجح . ويمكن أن نسميها « قرائن » ترجح كفة الميزان لجانب قول على آخر . الا أن على الباحث أن لا يلجأ الى استعمال هذه الوسائل قبل أن يحاول الرجوع الى ترجيح علماء المذهب من أهل الترجيح والاختصاص بقولهم . « أما اذا وجد من ليس أهلا للترجيح خلافا بين الاصحاب فى الراجح من قولين أو وجهين » فليعتمد الباحث حينئذ على القرائن الاتية للترجيح : -

١ - تصحيح الأكثر والأعلم والأروع ويقدم الاعلم عند التعارض .

٢ - اعتبار صفات الناقلين للقولين والوجهين « فما رواه البويطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي مقدم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي وحرمله .

٣ - ما وافق رأى أكثر أئمة المذاهب ، وثمة من عارض فى اعتبار هذه القرينة مرجحة للقول الموافق لرأى أكثر المذاهب . ويرى المعارض أن القول المعارض لرأى المذاهب الاخرى أولى بالترجيح ، حيث أن الشافعي « انما خالفه - أي رأى المذاهب الاخرى - لاطلاعه على موجب للمخالفة . ويرى المتأخرون تأييد الرأى الاول وهو ما رجه النووي ، أي أن القول الموافق أولى - بالترجيح - وهو الاصح » .

٤ - القول المذكور فى بابيه وفطنته مرجح على غيره (٣) .

هذا ملخص مرثيات الامام النووي فى القواعد التي على أسسها يختار القول الراجح ومما لا شك فيه ان الامام النووي قد طبق فى كتبه وترجيحاته القواعد الخاصة بأهل الترجيح فهو أحدهم من غير جدل ، ولذا فينبغي أن ينظر الى ترجيحاته فى ضوء هذه القواعد التي رسمها .

(١) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٧ ، ٦٨ « بتصرف »

(٢) وهو من يعرف بمجتهد الفتوى « من يقدر على الترجيح لبعض أقوال امامه على

بعض » . انظر : حاشية الشرقاوى على التحرير : ج ١ ص ١١ .

(٣) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٨ ، ٦٩ بتصرف

التقويم المذهبي لآراء الرافعي والنووي وكتبيهما :

أطبق المحققون المتأخرون من علماء الشافعية على أن القول المعتمد للحكم والفتوى (هو ما اتفق عليه الشيخان - الرافعي والنووي ٠٠ وان اختلفا فما جزم به النووي ثم ما جزم به الرافعي ما لم يجمع متعقبوا كلامهما على أنه سهو) « ١ » .

ولقد بلغ الامر في اعتماد المتأخرين من الشافعية على قول الشيخين « ان بعض المشايخ منهم كان لا يجيز أحدا بالافتاء الا شرط عليه أن لا يخرج عما صححاه فالنوي » (٢) .

ويعلل لنا الإمام ابن حجر الهيتمي سر هذه الثقة والاعتماد فيقول : -

« وقد أجمع المحققون على أن المفتي بهما ذكرناه - الرافعي والنووي - فالنوي وعلى أنه لا يعترض عليهما بنص الام أم كلام الاكثرين أو نحو ذلك لانهما أعلم بالنصوص وكلام الاصحاب من المعترض عليهما فلم يخالفاه الا لموجب علمه من علمه وجهله من جهله » (٣) .

ف رأى الشيخين مقدم حتى لو عارضه نص الشافعي مع أن نص الشافعي « في حقهم كنص الشارع في حق المجتهد » (٤) ويعلل الفقهاء هذا التقديم « بأن المتبحر في المذهب كأصحاب الوجوه فله رتبة الاجتهاد المقيد ، ومن شأن هذا أنه اذا رأى نصا خرج عن قاعدة الامام رده اليها ان أمكن والا عمل بمقتضاها دونه » ومن ثم « فقد ترك الاصحاب نصوصه - أي الشافعي - الصريحة لخروجها على خلاف قاعدته وأولوها ٠٠ فلا ينبغي الانكار على الاصحاب في مخالفة النصوص ، ولا يقال أنهم لم يطلعوا عليها فانها شهادة نفي ٠ بل الظاهر انهم اطلعوا عليها وصرفوها عن ظاهرها بالدليل ولا يخرجون بذلك عن متابعة الامام الشافعي » (٥) .

(١) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٣٩ ، والفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . الكردي : الفوائد المدنية : ص ٣٤ نقلا عن فتاوي الشهاب الرملي ، ص ٣٥ نقلا عن شرح الايضاح للجمال الرملي ، ص ١٩ ، ٢٠ ، زين الدين الميباري : فتح المعين ج ٤ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ . شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ . با علوى : بغية المسترشدين ص ٢٧٤ ، السقاف ترشيح المستفيدين ص ٢ ، ٣ .

(٢) الفوائد المدنية ص ٢٠ - ٢١

(٣) الفوائد المدنية ص ١٩ - ٢٠

- نقلا عن شرح العباب لابن حجر -

ابن حجر : الفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥

(٤) : الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٠ - ٢١ عن فتاوي ابن حجر

(٥) المرجع السابق ص ٢٢ نقلا عن فتاوي الشهاب الرملي

أما كتبهما : فقد بلغت من الوثوق بها ان منع المتأخرون من الرجوع الى الكتب المتقدمة على الشيخين وصرحوا بـ « ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها الا بعد مزيد الفحص والتعري حتى يغلب الظن أنه المذهب ، ولا يفتى بتتابع الكتب المتعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة قد تنتهي الى واحد . . ألا ترى أن أصحاب القفال . . والشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون الا على طريقتهم غالبا وان خالفت سائر الاصحاب فتعين سير كتبهم . هذا كله في حكم لم يتعرض له الشياخان » (١) .

ولقد تعددت كتب النووي - رحمه الله واختلفت في بعض الاحيان ترجيحاتها ، ومن ثم فقد وضع المتأخرون قواعد للاختبار والترجيح بين آراء النووي واختباراته كما رتبوا كتبهم تقديما وتأخيرا :

١ - فالمتبحر يرجع من الآراء المتعارضة ما يمليه عليه اجتهاده ولكن ضمن القاعدة المتفق عليها وهي أن لا يتجاوز في ترجيحه ما اختاره النووي والرافعي . على معنى أن لا يخرج في حال اختلاف أقوال النووي عن ترجيحات النووي نفسه . فالحرية المعطاة له هي حرية الاختيار بين هذه الأقوال بغض النظر عن تقدمها أو تأخرها

٢ - أما غير المتبحر . . فيعتمد المتأخر من كتب النووي تأليفا ، والذي يكون فيه تتبعه لكلام الاصحاب أكثر ويقدم الرأي الذي اتفقت عليه أكثر كتب النووي على ما اتفق عليه الاقل . وقد رتب المتأخرون كتب النووي في الاعتماد عند اختلافها على النحو الآتي :

١ - التحقيق : وهو أصح كتب النووي عند المتأخرين

٢ - ثم المجموع شرح المذهب

٣ - ثم التنقيح

٤ ، ٥ - ثم الروضة والمنهاج (منهاج الطالبين)

٦ - ثم الفتاوى

٧ - ثم صحيح مسلم

٨ ، ٩ - ثم صحيح التنبيه ونكته (٢)

وهذه القواعد تقريبية ظنية . . وهناك من يخالف فيها ويغير رأيا وترتبا . . ولذا فان الواجب على الباحث المعاصر عند تعارض هذه الكتب اعتماد كلام المحققين

(١) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٣٩ ، الفتاوى ج ٤ ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ . السقاف : ترشيح

المستفيدين ص ٢ .

(٢) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٣٩ ، الفتاوى ج ٤ ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ . الكردى : الفوائد

ص ١٦ ، ١٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ (بتصرف) شطا : اعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٣٤ ، السقاف ترشيح المستفيدين ص ٣ - ٤ .

من المتأخرين واتباع ما رجحوه فى طور الاستقرار المذهبي (١)

٤ - طور الاستقرار :

ظلت آراء الشيخين وكتبهما محور اعتماد من جاء بعدهما من علماء الشافعية فى تحديد رأى « المذهب » حتى نبغ طائفة من العلماء اعتبروا من المحققين فى المذهب كالشيخ زكريا الانصارى (٢) ، والخطيب الشربيني (٣) ، والشهاب الرملي (٤) ، والجمال الرملي (٥) وابن حجر الهيتمي (٦) وغيرهم . وهؤلاء كانت محور تأليفهم كتب الشيخين تأييدا وشرحا وقد خالفهما البعض بترجيحات خاصة له وحظى كتاب المنهاج للنووي (المختصر من المحرر للرافعي) بالكثير من الاهتمام فقد اختصره شيخ الاسلام زكريا الانصارى فى كتابه « المنهج » كما شرحه جمع لا يحصى منهم : الخطيب الشربيني فى كتابه : معنى المحتاج ، والجمال للرملي فى كتابه : نهاية المحتاج ، وابن حجر المكي فى كتابه : تحفة المحتاج . وقد أدى اجتهاد بعض هؤلاء الى ترجيحات مخالفة لآراء الشيخين ومن ثم لم يكن بد من اعادة النظر فى مدلول « المذهب » واصطلاحه .

« المذهب » كما استقر عليه عند المتأخرين من الشافعية :

يقرر أكثر المتأخرين من فقهاء الشافعية على أن من كان من أهل الترجيح فسي المذهب والقدرة على التصحيح يختار في فتواه « ما يظهر له ترجيحه من كلام الشيخين - الرافعي والنووي » (٧) ، ولا يتقيد بما رجحه ابن حجر أو الرملي أو غيرهما من المتأخرين « بل يغترف من البحر الذي اغترف منه السيدان الجليلان المشار اليهما وغيرهما من الفحول » (٨)

« وانما حصرنا ذلك فى كلام الرافعي والنووي لما تقرر عند أكثر محققي المتأخرين انه لا يجوز العدول عن كلامهما » (٩)

(١) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٢٩

(٢) زكريا بن محمد بن زكريا الانصارى قاضي القضاة تقي سنة ٩٢٦ هـ أنظر : البغدادى هداية العارفين ج ١ ص ٣٧٤ . الفزى : الكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦ .

(٣) محمد الخطيب الشربيني . توفي سنة ٩٧٧ هـ أنظر : الكواكب السائرة ج ٢ ص ٧٩ .

(٤) أحمد بن أحمد بن حمزة توفي فى بضع وسبعين وتسعمائة هـ . المرجع السابق ج ٣ ، ص ١١١ .

(٥) محمد بن أحمد بن حمزة توفي سنة ١٠٠٤ هـ أنظر : خلاصة الاثر ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٦) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي توفي سنة ٩٧٣ هـ أنظر : الكواكب السائرة ج ٣ ص ١١١ .

(٧ ، ٨ ، ٩) الكردى : الفوائد المختبة من : ١٦ ، ١٧ ، ٢٢٠

أما من لم يكن من أهل الترجيح في المذهب ، وهو شأن أكثر الباحثين اليوم فهو بالخيار بين أن يأخذ بكلام ابن حجر أو بترجيح الجمال الرملي « ولا كلام في ذلك ما لم يتفق متعقبو كلامهما على أنه سهو » (١) .

فإن اتفقا على رأي ٠٠ فقد قطعت جبهة قول كل خطيب ، وإن اختلفا في الترجيح فأيهما أولى بالتقديم - مع التخيير بينهما : -

١ - « فذهب علماء حضرموت والشام والاكراذ وداغستان ، وأكثر أهل اليمن الى أن المعتمد ما قاله ابن حجر » (بل في تحفته) ٠ إذ « الواجب على الشخص غير العارف بمراتب الترجيح والتعليل أنه إذا أراد الفتيا فعليه إذا اختلفت كتب ابن حجر بالتحفة ٠٠٠ سواء خالف سائر كتبه وخالفه الشيخ زكريا والرملي كلامهما » (٩) .

٢ - وذهب علماء مصر أو أكثرهم الى « أن القول ما قاله الرملي حتى اشتهر عندهم أنهم أخذت عليهم العهود أن لا يقولوا يقولوا الا بقول الرملي » (٣) .

(٣) أما علماء « الحرمين » فقد كانوا يعتمدون قول ابن حجر ، ثم لما كثر ورود علماء مصر الى الحرمين ومجاورتهم وتدريسهم وتقريرهم في دروسهم معتمد الجمال الرملي فشا قوله - أي الرملي - فيهما حتى صار من له المام بقول الرملي وابن حجر يقرر قولهما من غير ترجيح « (٤) » .

ولقد تطور الامر في الحرمين حتى أن الشيخ « سعيد سنبل المكي ومن نحاه نحوه كانوا يقررون أنه لا يجوز للمفتي أن يفتي بما يخالفهما (ابن حجر والرملي) بل بما يخالف التحفة والنهاية وإن وافق بقية كتبهما ٠ وفي ظني أنني سمعته يقول ان بعض الأئمة من الزمامة تتبع كلام التحفة والنهاية فوجد ما فيهما عمدة مذهب الشافعي وزيدته » (٥) .

ويدور النقاش بين علماء الشافعية المتأخرين من الحرمين حول ما إذا كان من الجائز اعتماد ما يخالف ما جاء في التحفة لابن حجر والنهاية للرملي ، وترجيح غير ما رجحاه من آراء ؟

فيميل الشيخ سعيد سنبل الى أنه « لا يجوز العدول عن مرجح ابن حجر ومحمد الرملي بل عند التحفة والنهاية ، وإن خالف بقية كتبهما » .
وقد ناقش الشيخ الكردي هذه المسألة ورجح القول بجواز العدول عما في التحفة والنهاية الى ما في غيرهما « (٦) لانه « حيث كان في المسألة خلافان متكافئان

(١) المرجع نفسه ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ ، با علوي : بغية المسترشدين ص ٤ - ٢٧٤ بكرى

شطأ : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ ، السقايف ترشيح المستفيدين ص ٢ - ٣ .

(٣) الكردي : الفوائد المدنية ص ٤١ ، شطأ

(٤) الكردي : الفوائد المدنية ص ٤١ . اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ .

(٥) المرجع السابق

(٦) الفوائد المدنية ص ٢١٩

أو مقاربان يتخير المفتي أيهما شاء ولا يبحث عن الاعلم ولا عن غيره « (١) .
والرأى الاول أكثر انتشارا وقبولاً بين علماء المتأخرين يدل عليه تصنيفهم
كتب ابن حجر وورملي ومن جاء بعدهما فى درجات من حيث الاعتماد والتقديم . .
منوهين انه لا يعتمد على درجة الا عند عدم تعرض من قبلها للمسألة كما سيظهر
مما يأتي :

المذهب فيما لم يتعرض له ابن حجر والرملي :

إذا لم تتعرض كتب ابن حجر والرملي للمسألة فإن أكثر المتأخرين يـرون أن
الراجع فى المذهب والمعتد للفتوى هو ما اختاره : -

١ - شيخ الاسلام زكريا الانصارى فى كتابه شرح البهجة الصغير ثم ما فى
المنهج وشرحه (٢) .

ب - ثم ما اختاره الخطيب الشربيني

ج - ثم ما اختاره أصحاب الحواشي

وأصحاب الحواشي غالباً ما يوافقون الرملي « ولذا فالفتوى بها معتبرة بشرط
أن لا يخالفوا التحفة والنهاية فإن خالفوا فلا يعول عليهم « (٣) هذا فيما تعرضت له
التحفة والنهاية أو بالأحرى فيما تعرض له ابن حجر والرملي .

أما فى غير ما تعرضا له فيقبل كلامهم وترجيحهم ممثلاً للمذهب بشرط أن لا
يخالفوا أصول المذهب « (٤) .

وقد صنف (٥) أصحاب الحواشي من حيث تقديم بعضهم على الآخر كالآتي :

١ - علي الزيدى (٦)

٢ - احمد بن قاسم العبادى (٧)

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ ، ٢٩ . اعانة الطالبين : ج ١٩ ، ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٣) شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩

(٤) انظر : الفائد المدنية ص ٢٢٢ ، اعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٢٤ ، ج ١ ص ١٩ .

اصبيرين : تحد العينين ص ٥ ، السقاف : ترشيح المستفيدين ص ٢ ، ٣ .

(٦) على بن يحيى الزيايدي توفي سنة ١٠٢٤ هـ له حاشية على شرح المنهج وشرح على المحرر

خلاصة الاثر ج ٣ ص ١٩٥ .

(٧) توفي سنة اربع وتسعين وتسعمائة ، له حاشية على شرح المنهج ، وحاشية على

التحفة : الكواكب السائرة ج ٢ ص ١٢٤ . هدية العارفين ج ٢ ص ١٤٩ .

٢ - شهاب الدين البرلسي الشهير بعميرة (١)

٤ - علي الشبرايملي (٢)

٥ - علي الحلبي (٣)

٦ - الشويري

٧ - العناني

ابن حجر : منهجه في الترجيح وتصنيف كتبه :

حظيت مؤلفات مؤلفات ابن حجر بأعظم الاعتماد ممن جاء بعده من علماء الشافعية وخاصة في حضرموت والحرمين وهو في آرائه وترجيحاته « يوافق شيخ الاسلام - زكريا الانصاري - في أكثر المسائل » (٤)

ويأتي كتابه تحفة المحتاج بشرح المنهاج في رأس قائمة كتبه المعتمدة .. فهو المقدم في الفتوى على غيره من كتب المذهب عموما سواء منها ما ألفها ابن حجر أو غيره باستثناء كتب الجمال الرملي كما تقدم .

وابن حجر في تحفته « يستمد كثيرا من حاشية شيخه عبد الحق على شرح المنهاج للجلال المحلي » (٥)

ولقد أشار ابن حجر في مقدمة التحفة الى منهجه في الترجيح بين الأقوال الواردة في المذهب فقال : - « ثم الراجح منها - من الأقوال - ما تأخر ان علم ، والا فما نص على رجحانه ، والا فما فرع عليه وحده ، والا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد ، والا فما أفرد في محل أو جواب ، والا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به » (٦) .

وهذا النص يقتضي أن الراجح من الأقوال هو المتأخر ان علم حتى لو نص على رجحان المتقدم وهو رأي لم يوافق عليه البعض ، بل رأى أنه « ليس كذلك قطعاً » فلو عكس وقال : ثم الراجح ما نص على رجحانه والا فما تأخر ان علم .. أصاب « والرأي الأخير - رأي المعارض هو ما اتبعه الرملي في نهايته .

(١) أحمد البرلسي توفي سنة ٩ : الكواكب السائرة ج ٢ ص ١١٩ .

(٢) علي بن علي الشبرايملي ، له حاشية على شرح المنهاج للرملي توفي عام ١٠٨٧ هـ خلاصة الأثر ج ٣ ص ١٧٦ .

(٣) عى بن إبراهيم .. بن برهان الدين الحلبي توفي ١٠٤٤ هـ خلاصة الأثر : ج ٣ ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤) الفوائد المدنية ص ٢٢١

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٢

(٦) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥

وقد تصدى الرشيدى (١) للرد على هذا الاعتراض بقوله : وما قاله (أي المعارض) وهو الشهاب بن قاسم مردود نقلاً ومعنى ٠٠ أما نقلاً : فإن ما ذكره الشهاب بن حجر هو منقول كتب المذهب كالروضة وغيرها وكتب الأصول كجمع الجوامع وغيره من غير خلاف .

« وعبارة جمع الجوامع : وإن نقل عن مجتهد قولان متعاقبان ٠٠ فالمتأخر قوله والا فمما ذكره مما يشعر بترجيحه » ٠٠ وإذا كان كذلك فكيف يقول وليس ذلك قطعاً ؟ ٠ وأما معنى : فلان المتأخر أقوى في الترجيح ٠ لان المجتهد انما رجح الاول بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانياً كالناسخ للاول بترجيحه .

وطريقة ابن حجر في الترجيح أيدها الخطيب الشربيني في « مغنى المحتاج » حيث يقول « وإذا كان فيها قولان جديداً فالعمل بآخرهما ، فإن لم يعلم فبما رجحه الشافعي » (٢) .

وإذا كانت التحفة هي في الدرجة الاولى من كتب ابن حجر ، فإن كتبـه الأخرى حظيت بدرجات تالية من الاعتماد وقد رتبها المتأخرون ترتيباً ألزموا به من أراد معرفة الراجح في المذهب ٠ ومن ثم قالوا : « والذين يتعين اعتماده بعدهما - أي التحفة - حيث لم يوجد فيها نص : فتح الجواد له ثم الامداد ٠ لا شرح العباب لان الشيخ قصد به الجمع ٠ اللهم الا اذا وجدت المسألة فيه فقط » (٣) « وفتح الجواد والامداد يفتى بما فيهما لانهما غالباً موافقان لـ (محمد الرملي صاحب النهاية » (٤) .

ومن ثم كان الترتيب الاخير لكتب ابن حجر هو (١) « التحفة (٢) ثم فتح الجواد (٣) ثم الامداد (٤) ثم الفتاوى وشرح العباب ٠٠ لكن يقدم عليهما شرح مختصر ما فضل » (٥) مما يجعل شرح مختصر بافضل هو الرابع ترتيباً ويأتي بعده الفتاوى وشرح العباب .

الرملي : كتبه ومنهجه في الترجيح :

« اشتهرت كتبه في جميع الاقطار ، وأخذ عنه أكثر الشافعية من أهل مصر ورجعوا اليه ٠ وللرملي العديد من الكتب الفقهية « منها شرح المنهاج أتى فيه بالعجب العجاب ، وشرح البهجة الوردية وشرح الواضح للشيخ أحمد الزاهد سماه عمدة الرابع ، وشرح العباب - لكن لم يتم - ، وشرح الزبد - وهو غير شرح

(١) الرشيدى : أحمد بن عبد الرزاق : حاشية على نهاية المحتاج ج ١ ص ٤٦

(٢) الشربيني : مغنى المحتاج ج ١ ص ١٣

(٣) الكردى : الفوائد المدنية ص ٢٨ ، ٢٩

بكرى شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ .

(٤) با علوي : ائمة العنين حاشية على بغية المسترشدين ص ٤ ، ٥

(٥) الكردى : الفوائد المدنية ص ٢٨ ، ٣٩

والده - ، وشرح الأيضاح : منسك النوى . وشرح المسالك الدلجية ، وشرح منظومة العماد فى العدد ، وشرح العقود فى النحو ، وشرح رسالة والده فى شروط المأموم والامام وسماة غاية المرام ، وشرح مختصر الشيخ عبد الله بافضل الصغير ٠٠ وله حاشية على التحريـر لشيخ الاسلام ، وحاشية على العباب وغير ذلك « (١) » .

وقد اشتهر كتابه « نهاية المحتاج شرح المنهاج » عند المتأخرين ، ونال من التقدير والثقة ما جعله المعتمد المنفرد فى المذهب عند أكثر الشافعية من علماء مصر وغيرهم واخرون جعلوا النهاية وتحفة المحتاج صنوين لا يعدوهما «المذهب» بحال « والرملي فى نهايته : فى الربع الاول يماشي الخطيب الشربيني (مؤلف مغنى المحتاج) ويوشح من التحفة ومن فوائد والده وغير ذلك . وفى الثلاثة الاربع يماشي التحفة ويوشح من غيرها » ولذا . فقد وقع للجمال الرملي فى نهايته مسائل انفرد بها عن التحفة » . « وهو يوافق والده فى أكثر المسائل بل جعل مخالفاته للتحفة يوافق فيها والده » (٢) .

« وقد تخالفت النهاية وشرح الايضاح وكلاهما للرملي - فى عدة مسائل » (٣) واذا كان الكثير من العلماء يرى ان المعتمد من كتبه هو النهاية حتى لو اختلفت مع غيرها من مؤلفاته الا أن الكردى يميل الى القول بأن الذى ينبغى أن يعتمد عند الاختلاف هو ما ورد فى شرح الايضاح . « بل ينبغى أن يكون جميع ما فى شرح الجمال الرملي على الايضاح مما يخالف نهايته هو المعتمد ، وذلك لتأخر شرح الايضاح عن النهاية » (٤) .

وقد أوضح الرملي فى مقدمة كتابه « نهاية المحتاج » منهجه فى الترجيح بين الاقوال فى المذهب ، وبين أن « الراجح منها - من الاقوال - ما نص على رجحانه والا فما علم تأخره ، والا فما فرع عليه وحده والا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والا فما أفردته فى محل أو جواب ، والا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به » (٥) . وقد تقدمت مقارنة بين منهج الرملي ومنهج ابن حجر فيما سبق .

(١) المحبى : خلاصة الاثر ج ٣ ص ٢٤٢

(٢) الفوائد المدنية ص ٢٠١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢

(٣) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٩ ، ٢١٠

(٥) نهاية المحتاج ج ١ ص ٤٦

خاتمة البحث :

من العرض السابق يتبين واضحاً الأدوار التي مر عليها تحديد اصطلاح «المذهب عند الشافعية» ، وإن رأى المتأخرين من علماء الشافعية قد استقر على أن المذهب لا يعدوماً رجحه : الشيخان : النووي والرافعي ثم ما رجحه ابن حجر والرملي . ومن المتيقن أن ابن حجر والرملي قد التزما في كتبهما بتطبيق القاعدة الأولى التي اتفق عليها من جاء قبلهما وهي : أن الراجح في المذهب هو ما رجحه الشيخان ثم ما اختاره النووي ثم ما رجحه الرافعي ومن ثم فإن كتبهما - الرملي وابن حجر - لاتشذ عن هذه القاعدة . فيما تعرض له الشيخان . ولذا فإن الباحث في عصرنا يجد لزوماً على نفسه أن يخضع لما حرره من جاء بعد الرملي وابن حجر من تحديد « المذهب » بأنه هو ما رجحه ابن حجر والرملي في كتبهما على الترتيب والكيفية التي صنف بها علماء المذهب كتبهما وكتب من جاء بعدهما .

وهذا الاعتماد على كتب ابن حجر والرملي ينبغي أن لا يصرف نظر الباحث عن الحقيقة العلمية وراء ذلك . وهي أن كتب ابن حجر والرملي إنما هي حلقة في سلسلة ذهبية من كتب أكابر علماء الشافعية تمتد عبر القرون حتى تصل الى مؤسس المذهب : الامام الشافعي .

فالتحفة والنهاية كلاهما شرح لنهاج الطالبين (١) . ومنهاج الطالبين مختصر النووي من المحرر (٢) . والمحرر مختصر الرافعي من الوجيز (٣) الذي شرحه الرافعي بشرحين ، واختصر النووي أحدهما في كتاب الروضة (٤) . والوجيز من الوسيط والوسيط من البسيط والثلاثة كتبها للامام أبي حامد الغزالي (٥) . ولقد استقى الامام الغزالي كتابه البسيط من كتاب نهاية المطلب لامام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٦) ونهاية المطلب شرح المختصر المزني (٧) ومختصر المزني - تلميذ الشافعي - من الشافعي مؤسس المذهب .

هذا التسلسل الفريد والارتباط الحسي يجعل النفس تطمئن اطمئناناً عجيباً الى صدق تمثيل هذه الكتب ومؤلفيها لمذهب الامام الشافعي .

(١) ، (٢) أنظر مقدمة : التحفة ، النهاية ومنهاج الطالبين .

(٣) بجيرمي : حاشية على منهج الطلاب ج ١ ص ١٦ .

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٠٣

(٥) طاش كبرى : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٤١ ، كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٠٢ .

(٦) توفي عام ٤٧٨ هـ : أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٣٣٠ . الحسيني : طبقات الشافعية

ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٧) بجيرمي : على منهج الطلاب ج ١ ص ١٦

ومن ناحية أخرى : فإن كتاب شيخ الاسلام : المنهج : اختصار لمنهاج النووي
والخطيب الشرييني شرح المنهاج فى كتابه مغنى المحتاج (١) .
وقد تبين مما عرض عليك أن الحواشى اللاحقة لهؤلاء كلها مستقاة من كتب الشيوخ
ذكرها الانصارى ، الخطيب الشرييني ، الرملى ، ابن حجر .
ولعل فى هذا ما يكفى لتبيان المطلوب ، والله الموفق .



(١) انظر مقدمة كتاب المنهج ومغنى المحتاج